

بحار الأنوار

[103] الاثبات قد جعلها [] من أسباب وجود الشئ وشرائطه لمصالح، وقد مر بيانها في

باب البداء، فالمشية كتابة وجود زيد وبعض صفاته مثلا مجملا، والارادة كتابة العزم عليه بتا مع كتابة بعض صفاته أيضا، والتقدير تفصيل بعض صفاته وأحواله لكن مع نوع من الاجمال أيضا، والقضاء تفصيل جميع الاحوال وهو مقارن للامضاء أي الفعل والايجاد، والعلم بجميع تلك الامور أزلي قديم، فقوله: وبالمشية عرف على صيغة التفعيل، وشرح العلل كناية عن الايجاد. وقال بعض الافاضل: الظاهر من السؤال أنه كيف علم [] ؟ أبعلم مستند إلى الحضور العيني في وقته والشهود لموجود عيني ؟ (1) أو في موجود عيني كما في علومنا ؟ أو بعلم مستند إلى الذات سابق على خلق الاشياء ؟ فأجاب عليه السلام بأن العلم سابق على وجود المخلوق بمراتب، فقال: علم وشاء وأراد وقدر وقضى وأمضى، فالعلم ما به ينكشف الشئ، والمشية ملاحظته بأحوال مرغوب فيها يوجب فينا ميلا دون المشية له سبحانه لتعالیه عن التغير والاتصاف بالصفة الزائدة، والارادة تحريك الاسباب نحوه بحركة نفسانية فينا بخلاف الارادة فيه سبحانه، والقدر التحديد وتعيين الحدود والاوقات، والقضاء هو الايجاب، والامضاء هو الايجاد، فوجود الخلق بعد علمه سبحانه بهذه المراتب ؛ وقوله: فأمضى ما قضى أي فأوجد ما أوجب، وأوجب ما قدر، وقدر ما أراد، ثم استأنف البيان على وجه أوضح فقال: بعلمه كانت المشية وهي مسبوقه بالعلم، و بمشيته كانت الارادة وهي مسبوقه بالمشية، وبإرادته كان التقدير والتقدير مسبوق بالارادة، وبتقديره كان القضاء والايجاب وهو مسبوق بالتقدير، إذ لا إيجاب إلا للمحدد الموقوف، وبقضائه وإيجابه كان الامضاء والايجاد ؛ و[] تعالى البداء فيما علم متى شاء فإن الدخول في العلم أول مراتب السلوك إلى الوجود العيني، وله البداء فيما علم متى شاء أن يبدو وفيما أراد، وحرك الاسباب نحو تحريكه متى شاء قبل القضاء والايجاب فإذا وقع القضاء والايجاب متلبسا بالامضاء والايجاد فلا بداء فعلم أن في المعلوم العلم قبل كون المعلوم وحصوله في الازهان والاعيان، وفي المشاء المشية قبل عينه ووجوده

(1) في بعض النسخ هكذا: أبعلم مستند إلى

الحضور العيني في وقته والشهود في وقته بموجود. ؟